



فقه القرآن والسنة القصص

لصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمود شلتوت

للأستاذ محمد محمد المزازي

—•••••—

من فترة بعيدة في تاريخ المسلمين ، وكل ما يؤلف في الفقه الإسلامي لا يبدو أن يكون شرحاً أو جمعاً أو تلخيصاً لا تبدو عليه مسحة من الاجتهاد ، أو حتى من الفهم المستقل ، وكان لهذا أثره السيئ من رى المسلمين بالجمود ، ومن قصور التشريعات الحديثة ، ومن خفاء محاسن الشريعة الإسلامية على المسلمين أنفسهم . قال الشيخ شلتوت متحدثاً عن « جفوة المسلمين للفقه في العصر الأخير » :

« ولقد مضى هذا الزمن ، وصار الفقه الإسلامي صناعة علمية مجردة عن الماني النفسية والقلبية ، بل صار الفقه في كثير من نواحي الحياة العملية صفحات تاريخية لا تمت إلى الواقع بأدنى سبب ، وانحاز الناس جميعاً في تعاملهم وأحكامهم إلى أحكام أخرى يسرون عليها في حياتهم ، وينبطلون بها شئونهم غير ذا كرين ما عندهم من فقه ساير أرق الحضارات التي مرت بالعالم الإسلامي » وقد نما أستاذنا الكبير في كتابه هذا منحى جديداً ينمى — بحق — آمال المسلمين في الرجوع إلى فقههم وفي تفهم مقاصده واتجاهاته . وقد كتب كتابه هذا بعقلية المجتهد ، وأقر كثيراً من الموضوعات بما أوتيته من استمداد خاص في هذه الناحية لم يتيسر لغيره من علماء المسلمين من زمن بعيد

وللشيخ شلتوت مدرسة خاصة تتكون من تلاميذه في الأزهر ، ومن تلاميذه في كلية الحقوق . وإنا نرجو أن يكون

لهذه المدرسة شأنها في العصر الحديث في إنفاذ الفقه الإسلامي وعرضه على الناس عرضاً صحيحاً سائناً مقبولاً ... وكتاب الشيخ موضوعه « القصص » ، وقد مهد لموضوعه بفصول متممة في هذه المفردات : « الفقه » ، « القرآن » ، « السنة » مبيناً معاني هذه الكلمات ، وما طرأ عليها على ضوء تاريخ التشريع في المصور الإسلامية ، وقد دفع الشيخ دفعا قويا رائعا شبهة القائلين : « إن الشريعة الإسلامية جاءت عن طريق الشرائع القديمة ، ولم يكن للعرب قانون معروف ، حتى تكون تعديلا له وتنظيما لأحكامه » . وبين أن القرآن جاء وللرب عادات ومعاملات وعرف ، وأنه (أقر كثيراً مما درجوا عليه في هذه الشؤون ، وهذب فيها وعدل وألنى وبذل ، وليس ذلك مما يضير القرآن في تشريعه واستقلاله ، فما كان الإسلام إلا ديناً يراد به تدبير مصالح العباد وتحقيق العدالة وحفظ الحقوق ، ولم يأت ليهدم كل ما كان عليه الناس ليؤسس على أنقاضه بناء جديداً لا صلة له بفطرة البشر وما تقتضيه سنن الاجتماع) . وقد تتبع الشيخ في هذا الفصل كثيراً مما كان عند العرب وكثيراً من التشريع القرآني في دقة وإبداع . وقال في نهايته : « وهذا بحث جدير بالاستيعاب والتتبع ، إذ به يتبين مقدار الصلة بين التشريع الإسلامي ، وبين ما كان معروفاً عند العرب وقت نزول القرآن » وللشيخ قدرة على التتبع تظهر للقاري في كل فصول الكتاب . وقد ذكر الشيخ عن القرآن أنه لم يكن في أكثر أحكامه مفصلاً : « ولكنه يؤثر الإجمال ويكتفي في أغلب الشأن بالإشارة إلى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ، ثم يترك للمجتهدين فرصة الفهم والاستنباط »

وكان هذا شأن القرآن في الأمور التي تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ، وهذا هو سر الخلود في الشريعة الإسلامية وصلاحتها لكل زمان ومكان ، واتساعها لكل ما يجد من المقتضيات والأحوال . أما في الأمور التي لا تتغير ، فإنه يفصلها سموها بها عن مواطن الخلاف والجدل ، ولأنه يريد استمرارها على الوضع التي حدها لا يبتناها على أسباب لا تختلف . وقد تحدث الشيخ حديثاً رائعا عن أسباب الاختلاف بين العلماء في الفقه الإسلامي . وبما أجبني ما تحدث به عن إثبات نسب أسامة بن زيد بقول

والأضغان وأمن المحذور والفتنة .

وقد بلغ الشيخ غاية التوفيق فم كتبه عن الشروع في القتل ، وعن معنى التحريم في قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » . ومن آفة القتل وعن القصاص فيما دون النفس إلى غير ذلك من الموضوعات التي لا بد للقارى من الرجوع إليها في الكتاب نفسه

— وإذا كان لي رجاء أقدم به من ستادنا الكبير ، فهو أن يقدم لنا « العائلات » في الفقه الإسلامي على النمط الذي قدم لنا به موضوع « القصاص » . وأن يبين لنا موقف الشريعة الإسلامية من كل ما جد من العائلات في العصر الحديث ، لأن هذا موضوع يشغل بال كل مسلم

هدانا الله وهداه خير الإسلام والمسلمين

محمد محمد العزاري

(أبو حماد)

ندرس بالأزهر

بادر باقتناء نسختك

قبل نفاذها

من كتاب :

دفع عن البدعة

للاستاذ

محمد حسن الزيات

يطلب من « دار الرسالة »

ومن المكاتب الشهيرة ومنه ١٥ قرشاً عدا البريد

القائف : « هذه الأقدام بعضها من بعض » . وإن العلماء قد اختلفوا في هذا فاستدل بعضهم باستبشار الرسول لما سمع هذا الكلام على إقراره ، وأنه دليل على ثبوت النسب ، وقد رجح المؤلف رأى القائلين بذلك . والذي أعجبنى في هذه المسألة قول المؤلف : « وقد كان هذا أصلاً عظيماً في الأخذ برأى الطب الشرعي في الحوادث التي يعتبر القانون نظرها لتبين جهة الحق فيها من اختصاصه ، ويمكن أن تلج من هذا الباب إلى الاعتماد في القضاء والحكم على الوسائل الجديدة التي لم يعرفها الفقهاء من قبل كتحليل الدم وكأثار الأبدى والأقدام ، وغير ذلك مما يعرفه علماء التحقيقات الجنائية وأهل الخبرة » ثم تكلم عن الحكم بالقرائن ، وضرب لذلك أمثلة ختمها بقوله : « بهذا يتبين أن الأخذ بالقرائن في الأحكام ليس من مبتكرات القوانين الحديثة ، وإنما هو شريعة إسلامية جاء بها كتاب الله وقررت السنة ودرج عليه حکام المسلمين وقضاتهم في جميع المصور ، وإن رمى الشريعة بالقصور أو الجلود في طرق الحكم ناشئ إما عن الجهل أو عن سوء النية » وإن كل ما أورده المحدثون من تقسيم للقرائن موجود بذاته في كتب الفقه الإسلامي . ثم انتقل الشيخ بعد ذلك إلى الحديث عن القصاص ، وسيله في هذا أن يشرح الآيات والأحاديث الواردة في هذا الموضوع مبيناً مقاصده ومفصلاً أحكامه .

ومما يروع القارى في هذا الباب قدرة الشيخ على التطبيق واستقلاله في الفهم ووصله الفقه الإسلامي بالحياة الحديثة ، وقد مهد لموضوعه بالكلام عن العقوبات في الشريعة ، وقسم العقوبة إلى منصوص عليها ، وإلى تفويضية يرجع تحديدها إلى الحاكم ، وبين أن العقوبة التفويضية مجال واسع يتسع لكل ما يجدي في الحياة ، وبعد هذا البيان قال : « ولا يرتاب منصف بعد هذا في أن هذه العقوبة أساس قوى ومصدر عظيم لأدق قانون جنائي تبنى أحكامه على قيمة الجريمة وظروفها التصلة بالجاني والجنى عليه ومكان الجريمة وزمانها في كل ما يراه الحاكم اعتداء على حقوق الأفراد أو الجماعات ، بل في كل ما يراه ضاراً بالصحة واستقرار النظام » ومما أبدع الشيخ فيه وأمتع حديثه عن حق العفو ، وإن الشريعة الإسلامية قصرت على ولي الدم ، ولم تجعله في يد الحاكم ليكون هذا أدعى إلى اطمئنان النفوس وطهارتها من الأحقاد

الأستاذ سيد قطب

يقدم كتابه الجديد:

كتب ومختصرات

يطلب من « دار الرسالة »

ومن المكاتب الشهيرة

ونعته ٢٥ عدا أجرة البريد

« مطبعة الرسالة » تقدم قريباً

الطبعة الثانية من كتاب:

في أصول الأدب

بإلم الأستاذ

نجم الزمان

وقد أضيفت إليه فصول لم تنشر

سكك حديد الحكومة المصرية

خط مصر - أسكندرية

يتشرف المدير العام بإعلان الجمهور أنه ابتداء من يوم الأحد ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٦ ولحين صدور إعلان آخر تقرر إضافة عربات
درجة ثانية على القطارات الآتية : —

- ١ - قطار رقم ٩٩٣ الذى ينادر القاهرة فى الساعة ٣٠ ٨ إلى الأسكندرية .
- ٢ - قطار رقم ٩٩٢ الذى ينادر الأسكندرية فى الساعة ٠٠ ٨ إلى القاهرة .
- ٣ - قطار رقم ٩٩١ الذى ينادر القاهرة فى الساعة ٣٠ ١٧ إلى الأسكندرية .
- ٤ - قطار رقم ٩٩٠ الذى ينادر الأسكندرية فى الساعة ٠٠ ١٧ إلى القاهرة .

تصرف تذكرة درجة ثانية من المحطات على هذه القطارات